

الحجة على أهل المدينة

لا يبيعها ولا يهبها أو ما أشبه هذا من الشروط فإنه لا ينبغي للمشتري أن يطأها للشروط
لأنه لا يملكها ملكاً تاماً لأنه قد استثنى عليه فيها ما ملكه بيد غيره فإذا دخل هذا الشرط
لم يصلح وكان البيع بيعاً مكروهاً وكذلك قال أهل المدينة في هذا بقول أبي حنيفة وقد قال
غيرنا وغيرهم إن البيع جائز والشروط باطل